

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم إقتصادية ، علوم التسيير و علوم تجارية

الشعبة: علوم مالية و محاسبية

التخصص: مالية مؤسسة

من إعداد الطالبة: سعيدة زاوي

بعنوان:

أدوات التحليل المالي و دورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي

"دراسة إستبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة"

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2013/06/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ الحاج عرابة (أستاذ محاضر أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

أ/ نور الدين تمجدين (أستاذ مساعد أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

أ/ فاطمة بن شنة (أستاذة مساعدة أ - جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2012/ 2013

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى	
III	الإهداء	
IV	الشكر	
V	الملخص	
VI	الفهرس	
IX	قائمة الجداول	
X	قائمة الأشكال	
XI	قائمة الملاحق	
أ	مقدمة	
1	الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان	الفصل الأول
2	تمهيد	
3	الأدبيات النظرية حول التحليل المالي و مخاطر الائتمان	المبحث الأول
3	طبيعة و صور مخاطر الائتمان	المطلب الأول
3	مفهوم مخاطر الائتمان	الفرع الأول
3	صور مخاطر الائتمان	الفرع الثاني
5	التحليل المالي و دوره في تقييم مخاطر الائتمان	المطلب الثاني
5	مفهوم التحليل المالي	الفرع الأول
5	أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان	الفرع الثاني
6	أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان	الفرع الثالث
9	الدراسات السابقة	المبحث الثاني
9	الدراسات العربية	المطلب الأول
9	دراسة أحمد ياسين حمد الجعافرة (2012)	الفرع الأول
10	دراسة صالح طاهر الزرقان (2010)	الفرع الثاني
10	دراسة عمار أكرم عمر الطويل (2008)	الفرع الثالث
11	دراسة رامي هاشم الشنبازي (2006)	الفرع الرابع
11	دراسة على عبد الله أحمد شاهين (2006)	الفرع الخامس
12	دراسة خالد محمود الكحلوت (2005)	الفرع السادس

قائمة المحتويات

13	دراسة عمر الجهماني (2001)	الفرع السابع
14	الدراسات الأجنبية	المطلب الثاني
14	دراسة Paz (1992)	الفرع الأول
15	دراسة Sinkey (1975)	الفرع الثاني
15	دراسة Meyer and Pifer (1970)	الفرع الثالث
16	دراسة Altman (1968)	الفرع الرابع
16	التعليق على الدراسات السابقة	المطلب الثالث
16	موقع الدراسة	المطلب الرابع
17	خلاصة الفصل	
18	دراسة إستبائية لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة	الفصل الثاني
19	تمهيد	
20	طريقة و إجراءات الدراسة	المبحث الأول
20	طريقة الدراسة	المطلب الأول
20	منهج الدراسة الميدانية	الفرع الأول
20	مجتمع و عينة الدراسة	الفرع الثاني
21	أداة الدراسة و مصادر الحصول على المعلومة	الفرع الثالث
22	إجراءات الدراسة	المطلب الثاني
22	الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة لتحليل نتائج الدراسة	الفرع الأول
22	صدق و ثبات أداة الدراسة	الفرع الثاني
24	نتائج الدراسة و المناقشة	المبحث الثاني
24	خصائص عينة الدراسة و إختبار الفرضيات	المطلب الأول
24	خصائص عينة الدراسة	الفرع الأول
26	نتائج الدراسة	الفرع الثاني
34	إختبار الفرضيات	المطلب الثاني
34	إختبار الفرضية الأولى	الفرع الأول
35	إختبار الفرضية الثانية	الفرع الثاني

قائمة المحتويات

35	إختبار الفرضية الثالثة	الفرع الثالث
36	خلاصة	
37	الخاتمة	
41	المراجع	
46	الملاحق	

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بولاية ورقلة. و من أجل ذلك أجريت دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة واعتمدت الدراسة على البيانات جمعت من خلال الإستبانة التي تم توزيعها على العينة المختارة المتمثلة في الأفراد المعنيين في البنوك محل الدراسة المشكلة من 24 فردا.

و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن البنوك التجارية بولاية ورقلة تعتمد على أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان و خاصة الأدوات التقليدية (النسب المالية) و التي بفضلها تمكنت البنوك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها، و كذلك انخفاض نسبة تعرض البنك للمخاطر، كما توصلت الدراسة الى وجود صعوبات التي قد تشكل عائقا أمام محلل الائتمان لتطبيق أدوات التحليل المالي أهمها عدم تلقي محلل الائتمان لدورات تدريبية و كذلك عدم توفر المعلومات المالية المتعلقة بالعميل و عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للبنك.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، مخاطر الائتمان، النسب المالية، القرض التنقيطي.

Résumé

Le but de cette étude était d'évaluer la contribution des outils d'analyse financière dans l'évaluation du risque de crédit au niveau des banques commerciales de la wilaya de Ouargla. Et pour cela, une étude de terrain a été menée sur un échantillon de banques commerciales de la wilaya de Ouargla.

L'étude s'est appuyée sur des données recueillies grâce au questionnaire qui a été distribué au niveau d'échantillon de banques choisi assimilé à des individus concernés dans des banques étudiées composé de 24 individus.

Cette étude a révélé un ensemble de résultats, les plus importants est que les banques commerciales dans la wilaya de Ouargla s'appuient sur des outils d'analyse financière dans l'évaluation du risque de crédit, notamment les instruments traditionnels (ratios financiers), et grâce auxquels les banques ont réussi à prédire les risques de crédit avant qu'ils ne surviennent, ainsi que la baisse du taux de risques dont les Banques sont exposées, l'étude a également révélé l'existence de difficultés qui peuvent constituer un obstacle à l'analyste de crédit pour l'application des outils d'analyse financières, les plus importantes, l'analyste de crédit ne reçoive pas de stages de formation ainsi que le manque d'informations financières relatives aux clients et non-divulgarion de l'information comptable dans les rapports financiers soumis à la banque.

Mots clés: analyse financière, les risques de crédit, les ratios financiers, Crédit scoring.

المقدمة

تزايد أهمية التحليل المالي باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض و التسهيلات المتعثرة ، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها ، و تعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين و فوائده و خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع و حصولها على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف و من ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده و إنقاص أرباحه و زيادة خسائره.

هذا و يتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي ، من قطاعات و أشخاص طبيعيين و معنويين بمختلف صفاتهم كعملاء (مودعين و مقرضين) أو كمستثمرين (حاليين أو مستقبليين) ، لذا تعتبر البيانات المالية على قدر كبير لهؤلاء المتعاملين أساسا للتحليل الذي تجرته دوائر الإئتمان لمعرفة حقيقة المركز المالي لطالب القرض ، و لا تقتصر أهمية تلك البيانات بالنسبة للمصرف فقط بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى من موظفين و إدارات في المصارف ذاتها ، و محللين ماليين و سلطات رقابية خارجية مثل سلطة النقد ، أو كذلك المراجعين الخارجيين للمصارف ، إن البيانات المالية الخاصة بالمتعاملين تهدف بشكل أساسي إلى تزويد هذه الفئات المختلفة بالمعلومات التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو الإقتصادية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي.

و نتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية نشأت و تطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس و العلاقات الهامة و المفيدة في اتخاذ القرارات، و تقييم الوضع المالي للبنك و أدائها خلال فترة معينة و كذلك للتنبؤ بالتعثر أو الفشل قبل وقوعه لحماية البنك من الخسائر.

المقدمة

وبناء على ما تقدم ذكره نطرح إشكالية بحثنا كما يلي:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي و ما هو واقع تطبيق تلك الأدوات في البنوك التجارية لولاية ورقلة؟

و للإجابة على هذا الإشكال نطرح التساؤلات التالية:

- هل تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟
- ما هي نتائج تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- هل يمكن أن تواجه البنوك محل الدراسة صعوبات في تطبيق أدوات التحليل المالي لأغراض تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي.
- تسعى البنوك محل الدراسة في تطبيق أدوات التحليل المالي على تحقيق نتائج تساعد في تجنب الوقوع في مخاطر الائتمان و التقليل منها.
- تواجه البنوك محل الدراسة صعوبات في تطبيق أدوات التحليل المالي لأغراض تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع :

- معرفة مدى إستخدام البنوك التجارية الجزائرية للأساليب المالية و العلمية في تقييم مخاطر الائتمان.
- التعرف على كيفية التعامل بأدوات التحليل المالي على أرض الواقع.
- معرفة مدى مواكبة البنوك التجارية الجزائرية لتطورات الحديثة في أدوات للتحليل المالي و استخدامها في تقييم مخاطر الائتمان.

أهداف الدراسة:

- يهدف هذا البحث إلى استطلاع آراء موظفي قسم الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية حول:
- محاولة إبراز الأهمية النسبية التي تعطىها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان.
 - مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
 - معوقات إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية لولاية ورقلة.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:
- كون مخاطر الائتمان ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على ربحية البنوك و الاقتصاد الوطني .
 - تساهم في الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للبنوك محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** في هذه الدراسة تم التركيز على مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة .
- **الحدود الزمانية:** تحدد الإطار الزمني للدراسة استطلاعية حول آراء الموظفين في البنوك حول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع خلال سنة 2013.
- **الحدود البشرية:** و تستند تحليلات الموضوع على آراء المستجوبين (نائب المدير، موظف الائتمان) في البنوك التجارية بولاية ورقلة.

منهج و أدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و من اجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض لغرض الإلمام بالجانب النظري للموضوع ،أما في الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام الإستبيان لجمع بيانات الدراسة و لتحليل بيانات الاستبيان تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 20 وكذا استخدام الأدوات الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي .

مرجعية الدراسة:

تنوعت مصادر المعلومات المتحصل عليها تبعا لتنوع مادة البحث و تنقسم الى:

المصادر الأولية:لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بولاية ورقلة تم استطلاع آراء الموظفين في البنوك محل الدراسة ،و ذلك من خلال المصادر الأولية التي ركزت على عمل استبانته وزعت على مسؤولي التسهيلات الائتمانية .

المصادر الثانوية : لاستعراض أدبيات الدراسة، و ما يتعلق بالجانب النظري قامت الباحثة بالحصول عليها باستخدام المصادر الثانوية من خلال الإطلاع على الكتب و المجالات و الدوريات و البحوث الجامعية و المؤتمرات و الملتقيات و مواقع الأنترنت.

صعوبات البحث:

واجهتنا عراقيل و مشاكل عديدة في سبيل إعداد هذا البحث إبراز أهمها فيما يلي:

- صعوبة تحكيم الاستبيان من طرف الأساتذة و ذلك بسبب الإضرابات التي مرت بها الجامعة مؤخراً .
- صعوبة إقناع الموظفين في البنوك محل الدراسة بالإجابة على الاستبيان و ذلك نظراً لضيق الوقت و ضغط العمل.

تقسيمات البحث:

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري و فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع و إشكالية، و تعقبهم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات المستمدة من تلك النتائج و أفاق الدراسة و جاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري حول التحليل المالي و مخاطر الائتمان و أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة إستبائية حول مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة تناولنا فيه الطريقة و الإجراءات المتبعة في البحث و نتائج الدراسة و إختبار الفرضيات.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	العنوان	الرقم
26	يمثل توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي	1 - 2
28	يمثل توزيع المستجوبين حسب المستوى الدراسي	2 - 2
29	يمثل توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي	3 - 2
29	يمثل توزيع المستجوبين حسب الخبرة المهنية	4 - 2

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
22	يمثل مقياس لكارت الثلاثي	1 - 2
23	يمثل نتائج معامل الثبات ألفا كرونباخ	2 - 2
30	تحليل فقرات المحور الأول (قياس مدى إستخدام البنوك محل الدراسة لأدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان)	3 - 2
32	تحليل فقرات المحور (نتائج تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة)	4 - 2
34	تحليل فقرات المحور (الصعوبات التي يمكن أ يواجهها محلل الإئتمان في تطبيق أدوات التحليل المالي في بغرض تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة)	5 - 2



المقدمة

المقدمة

تزايد أهمية التحليل المالي باعتباره أداة هامة لتخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض و التسهيلات المتعثرة ، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها ، و تعرض المصرف المانح لها لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إلى خسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين و فوائده و خاصة إذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسيلها بالبيع و حصولها على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلا عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف و من ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده و إنقاص أرباحه و زيادة خسائره.

هذا و يتعدد المتعاملون مع القطاع المصرفي ، من قطاعات و أشخاص طبيعيين و معنويين بمختلف صفاتهم كعملاء (مودعين و مقرضين) أو كمستثمرين (حاليين أو مستقبليين) ، لذا تعتبر البيانات المالية على قدر كبير لهؤلاء المتعاملين أساسا للتحليل الذي تجرته دوائر الإئتمان لمعرفة حقيقة المركز المالي لطالب القرض ، و لا تقتصر أهمية تلك البيانات بالنسبة للمصرف فقط بل تعتبر ذات أهمية لجهات أخرى من موظفين و إدارات في المصارف ذاتها ، و محللين ماليين و سلطات رقابية خارجية مثل سلطة النقد ، أو كذلك المراجعين الخارجيين للمصارف ، إن البيانات المالية الخاصة بالمتعاملين تهدف بشكل أساسي إلى تزويد هذه الفئات المختلفة بالمعلومات التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية أو الإقتصادية أو الرقابية للتأكد من سلامة الوضع المالي.

و نتيجة لزيادة أهمية البيانات المالية نشأت و تطورت الحاجة إلى التحليل المالي لبنود القوائم المالية لاستخلاص المقاييس و العلاقات الهامة و المفيدة في اتخاذ القرارات، و تقييم الوضع المالي للبنك و أدائها خلال فترة معينة و كذلك للتنبؤ بالتعثر أو الفشل قبل وقوعه لحماية البنك من الخسائر.

المقدمة

وبناء على ما تقدم ذكره نطرح إشكالية بحثنا كما يلي:

إلى أي مدى تساهم أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي و ما هو واقع تطبيق تلك الأدوات في البنوك التجارية لولاية ورقلة؟

و للإجابة على هذا الإشكال نطرح التساؤلات التالية:

- هل تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟
- ما هي نتائج تطبيق أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة؟
- هل يمكن أن تواجه البنوك محل الدراسة صعوبات في تطبيق أدوات التحليل المالي لأغراض تقييم مخاطر الائتمان المصرفي؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- تستخدم البنوك محل الدراسة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي.
- تسعى البنوك محل الدراسة في تطبيق أدوات التحليل المالي على تحقيق نتائج تساعد في تجنب الوقوع في مخاطر الائتمان و التقليل منها.
- تواجه البنوك محل الدراسة صعوبات في تطبيق أدوات التحليل المالي لأغراض تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة.

مبررات اختيار الموضوع :

- معرفة مدى إستخدام البنوك التجارية الجزائرية للأساليب المالية و العلمية في تقييم مخاطر الائتمان.
- التعرف على كيفية التعامل بأدوات التحليل المالي على أرض الواقع.
- معرفة مدى مواكبة البنوك التجارية الجزائرية لتطورات الحديثة في أدوات للتحليل المالي و استخدامها في تقييم مخاطر الائتمان.

أهداف الدراسة:

- يهدف هذا البحث إلى استطلاع آراء موظفي قسم الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية حول:
- محاولة إبراز الأهمية النسبية التي تعطىها البنوك محل الدراسة لتحليل المالي في اتخاذ قرار الائتمان.
 - مدى قدرة أدوات التحليل المالي في تقليل مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية لولاية ورقلة.
 - معوقات إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان لدى البنوك التجارية لولاية ورقلة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- كون مخاطر الائتمان ظاهرة خطيرة تؤثر سلبا على ربحية البنوك و الاقتصاد الوطني .
- تساهم في الكشف عن حقيقة الوضع الائتماني للبنوك محل الدراسة.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** في هذه الدراسة تم التركيز على مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان.
- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على عينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة .
- **الحدود الزمانية:** تحدد الإطار الزمني للدراسة استطلاعية حول آراء الموظفين في البنوك حول مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع خلال سنة 2013.
- **الحدود البشرية:** و تستند تحليلات الموضوع على آراء المستجوبين (نائب المدير، موظف الائتمان) في البنوك التجارية بولاية ورقلة.

منهج و أدوات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة و من اجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لغرض لغرض الإلمام بالجانب النظري للموضوع ،أما في الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام الإستبيان لجمع بيانات الدراسة و لتحليل بيانات الاستبيان تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS 20 وكذا استخدام الأدوات الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي .

مرجعية الدراسة:

تنوعت مصادر المعلومات المتحصل عليها تبعا لتنوع مادة البحث و تنقسم الى:

المصادر الأولية:لمعرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بولاية ورقلة تم استطلاع آراء الموظفين في البنوك محل الدراسة ،و ذلك من خلال المصادر الأولية التي ركزت على عمل استبانته وزعت على مسؤولي التسهيلات الائتمانية .

المصادر الثانوية : لاستعراض أدبيات الدراسة، و ما يتعلق بالجانب النظري قامت الباحثة بالحصول عليها باستخدام المصادر الثانوية من خلال الإطلاع على الكتب و المجالات و الدوريات و البحوث الجامعية و المؤتمرات و الملتقيات و مواقع الأنترنت.

صعوبات البحث:

واجهتنا عراقيل و مشاكل عديدة في سبيل إعداد هذا البحث إبراز أهمها فيما يلي:

- صعوبة تحكيم الاستبيان من طرف الأساتذة و ذلك بسبب الإضرابات التي مرت بها الجامعة مؤخراً .
- صعوبة إقناع الموظفين في البنوك محل الدراسة بالإجابة على الاستبيان و ذلك نظراً لضيق الوقت و ضغط العمل.

تقسيمات البحث:

لإنجاز البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين فصل نظري و فصل تطبيقي تسبقهم مقدمة تشمل على مختلف الأبعاد الأساسية للموضوع و إشكالية، و تعقبهم خاتمة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها و التوصيات المستمدة من تلك النتائج و أفاق الدراسة و جاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري حول التحليل المالي و مخاطر الائتمان و أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع ، أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى دراسة إستبائية حول مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة تناولنا فيه الطريقة و الإجراءات المتبعة في البحث و نتائج الدراسة و إختبار الفرضيات.



الفصل الأول

الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و
مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

تمهيد :

يعتبر النشاط الائتماني الركيزة الأساسية للعمل المصرفي، و الذي يمثل إعادة إقراض الودائع بهدف تحقيق أكبر عائد عند أدنى مستوى من المخاطر، كما أن محفظة التسهيلات تشكل الجزء الرئيسي من الموجودات المنتجة لدخل البنك لذا يتطلب الحماية و التحوط ضد المخاطر التي يمكن أن يواجهها من جراء الإفراط في منح التسهيلات الائتمانية، حيث برزت أدوات التحليل المالي جدواها كأداة فعالة في تقييم مخاطر الائتمان و تزويد متخذ القرار بالمعلومات اللازمة من أجل ترشيد قراره الائتماني.

لذا قد أصبح هذا الموضوع من الموضوعات الشاغلة للنشاط المصرفي، و للعاملين فيه، لذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة القرارات الائتمانية و بالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها المصارف، كما يعد كذلك من المواضيع التي تحظى باهتمام واسع من قبل الباحثين و طلبة الدراسات المالية و المصرفية.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم العناصر الأساسية المتعلقة بالأدبيات النظرية المرتبطة مباشرة بالجانب التطبيقي و أهم الدراسات السابقة في هذا الموضوع كالآتي:

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول التحليل المالي و مخاطر الائتمان المصرفي

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول : الأدبيات النظرية حول التحليل المالي و مخاطر الإئتمان المصرفي

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء لمحة عن مخاطر الإئتمان من خلال تقديم مختلف مفاهيمها و أهم أنواعها ، وكما نحاول التطرق إلى مفهوم التحليل المالي ، و أهميته في تقييم مخاطر الإئتمان ، و عرض أهم الأدوات المستخدمة في تقييم مخاطر الإئتمان .

المطلب الأول : طبيعة و صور مخاطر الإئتمان

الفرع الأول : مفهوم مخاطر الإئتمان

تعتبر مخاطر الائتمان من المشاكل التي أصبحت تعاني منها البنوك و يمكن تعريفها كما يلي :

- تتحدد المخاطر الائتمانية من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الائتمانية للمقترض.¹
- مخاطر الإئتمان يعني عدم قدرة العميل على سداد القرض في تاريخ إستحقاقه.²
- و تعرف على أنها مخاطر الخسارة التي يتعرض لها البنك في حالة حدوث خلل أو فشل للعميل طالب القرض.³

الفرع الثاني: صور مخاطر الإئتمان

إن مخاطر الائتمان يمكن أن يحدث كنتيجة لظروف و متغيرات غير متوقعة ناجمة في الأساس من عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، و يترتب على ذلك آثار سلبية على البنك و سمعته المصرفية وبالتالي معاملاته المالية ، و نعرض فيما يلي إجمالاً أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي .

¹ طارق عبد العال حامد ، ادارة المخاطر ، مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشروعات ، الدار الجامعية ، عين الشمس ، مصر، 2003، ص، 243

² Copper Jone , *The Management and Regulation of Banks* , London , Macmillan publisher LTD., 1984 .p,22

³ Med slilme ben mahfouth,maalybilel , *gestion des risque bancaire:definition,mesures,gestion,determinantset impact sur la performance* ,2003,p 53

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

- مخاطر متعلقة بالعميل : ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل و مدى ملاءته المالية و سمعته الإجتماعية و وضعه المالي و سبب الحاجة للإئتمان و الغرض منة هذا الإئتمان .⁴
- مخاطر متعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض : إذ ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل فيه العميل ، إذ المعروف أن لكل قطاع إقتصادي درجة من المخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية و الإنتاجية و التنافسية لوحدات هذا القطاع.⁵
- مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله : تتعدد و تنوع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالإئتمان المطلوب و الضمانات المقدمة و تطورات المستقبلية للمؤسسة و المرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل.⁶
- المخاطر المتعلقة بالظروف العامة و ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف الإقتصادية و الظروف السياسية و الإجتماعية التي تخص البلد.⁷
- المخاطر المتعلقة بأخطاء البنك : و ترتبط هذه المخاطر بمدى قدرة إدارة الإئتمان في البنك من متابعة الإئتمان المقدم للعميل و التحقق من القيام العميل بالمتطلبات المطلوبة .⁸
- الأخطاء المتعلقة بالغير : قد يتعرض المقترض بسبب فعل الغير إلى بعض الأخطار التي تؤثر في قدرته على الوفاء بالتزاماته و التي ليس من اليسير حصرها و من أمثلتها إفلاس أحد كبار المدينين العميل أو نشر معلومات غير حقيقية عن العميل توحى بسوء مركزه و يكون من نتيجتها قيام البنوك المتعاملة معه بالحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة له على نحو يؤثر على نشاطه.⁹

⁴ فريد راغب النجار ، ادارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة ، مؤسسة شباب الجامعة، فلسطين، 2000، ص 65

⁵ حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، دار الوراق للنشر، عمان ، الاردن، 2002. ص 255

⁶ منير هندي ، الادارة المالية ،مدخل تحليلي معاصر ،ال مكتب العربي الحديث ، الاسكندرية ، 1991. ص 76

⁷ شريف مصباح ابو كرش ، ادارة مخاطر الائتمان المصرفي، المؤتمر العلمي الأول للإستثمار و التمويل في فلسطين بين افاق التنمية و التحديات المعاصرة ، جامعة الخليل فلسطين ، 2005، ص 9

⁸ <http://etudiantdz.net/v> 2012/12/20 تاريخ الإطلاع

⁹ [img]http://illiweb.com/fa/i/smiles/icon_santa.png [img] 2013/01/13 تاريخ الإطلاع

المطلب الثاني: التحليل المالي و دوره في تقييم مخاطر الائتمان

الفرع الأول : مفهوم التحليل المالي

تعتبر عملية التحليل المالي من أهم الوظائف التي تهتم بها الإدارات من أجل الاستفادة منها في اتخاذ قراراتها و يمكن أن نعرفه كما يلي:

- هو عملية يتم من خلالها إستكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الإقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم إستخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرار.¹⁰
- إن التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات يستفاد منها في تقييم أداء المؤسسات التجارية في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل للمساعدة على اتخاذ القرار وهو عبارة عن عملية منظمة بهدف التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها.¹¹

الفرع الثاني: أهمية التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان

تحتاج دوائر الائتمان إلى توفر مجموعة من مصادر المعلومات التي تتناسب مع نوعية القرارات الإدارية الرشيدة ، من هذا المنطلق تمثل اليوم المعلومات المالية من أوليات هذه المصادر وذات أهمية في هذا المجال خاصة عند إصدار القرارات الائتمانية لما لها من تأثيرات جانبية تتمثل في تجميد جزء هام من أموال البنوك التجارية نتيجة لعدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على السداد وبالتالي تعرضها لخسائر حقيقية مادية مثل هلاك الدين الممنوح، ومادام أن القرارات الائتمانية التي تتخذها البنوك التجارية فإن ذلك يتطلب توفير معلومات مالية موثوق بها عن المركز المالي للعميل فيها لزيادة الاعتماد عليها ولدرجة كبيرة في البنوك التجارية لأغراض منح التسهيلات

¹⁰ محمد مطر ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي الائتماني، الاساليب و الادوات والاستخدامات العامة، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ، الاردن، 2003 ص 3.

¹¹ عبد الله شاهين و اخرون،دورة في ادارة الائتمان و الديون المتعثرة،معهد فلسطين لدراسات المالية و المصرفية،البيرة ،فلسطين،1998،ص2.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

الائتمانية.¹² لذا ظهرت الحاجة في الوقت الحاضر إلى أدوات التحليل المالي للإجابة على كثير من الأسئلة المتعلقة بسلامة وربحية التسهيلات الائتمانية وأنواعها وأحجامها وفتراتها الزمنية المناسبة ، وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة باعتبارها أهم المصادر التي يستند إليها البنك كما سبق الإشارة إليه قبل منح التسهيلات الائتمانية للتقليل من مستوى المخاطرة التي يمكن التعرض لها ولترشيد الائتمان وتوجيهه والسيطرة على أي من آثاره الجانبية الضارة.¹³

الفرع الثالث: أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان

إن دوائر الائتمان تهتم بالتحليل المالي للتعامل للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي حيث أن هذه النتائج تعتبر من الجوانب التي تعتمد عليها دوائر الائتمان المصرفي عند اتخاذ القرار الائتماني و يمكن وصفه بالقرار الرشيد .

و عملية التحليل يمكن إجراؤها بأكثر من أسلوب حتى تعطي إدارة الائتمان نتائج تساعد في اتخاذ قرار قبول أو رفض منح الائتمان و نحاول توضيح أهم الطرق المستخدمة من طرف البنوك.

أولاً: طريقة النسب المالية

تعد النسب المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي و قائمة الدخل و لذا فهي تزود الأطراف المعنية بفهم أفضل لظروف الشركة.¹⁴ و تقدم على سبيل المثال بعض النسب الخاصة التي تطبق في قروض الإسهال و قروض الاستثمار.¹⁵

1- النسب الخاصة بقروض الإسهال:

عندما يواجه البنك طلباً لتمويل نشاطات الإسهال يكون مجبراً بالقيام بالدراسة المالية للمنظمة طالبة الائتمان ومن أجل ذلك يتم استخدام مجموعة من النسب المالية من بينها:

¹² حمزة محمود الزبيدي، (مرجع سابق) ص 257.

¹³ سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2005، ص، 153.

¹⁴ James Van Horne, "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc, London, UK, 1995.p70

¹⁵ رضا عبد المعطي ، محفوظ احمد جودة ، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن، 1999، ص251،

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

نسب التوازن المالي و يتم احتساب رأسمال العامل و احتياج في رأسمال العامل و الخزينة

نسب الدوران و تتكون من ثلاث نسب: دوران المخزون ، سرعة دوران الزبائن ، سرعة دوران المورد

نسب السيولة العامة.: و يستدل منها على مدى توفر عنصر الكفاءة و تشمل: نسب التداول و نسب السيولة السريعة

2/-النسب الخاصة بقروض الاستثمار:

عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الإستثمار يكون مجبرا بالقيام بالدراسة المالية للمؤسسة طالبة الإئتمان بكل دقة و تعمق لأن قرض الإستثمار تكون عادة طويلة الأجل و أكثر عرضة لمخاطر الائتمان ومن أجل ذلك يتم إستخدام مجموعة من النسب المالية من بينها:

التمويل الذاتي ، التمويل الذاتي/ديون الإستثمار لأجل ونسب المديونية.

و تقييم المالي للمشروع الإستثماري ، و ذلك من خلال الطرق الآتية :¹⁶

طريقة صافي القيمة الحالية طريقة معدل العائد الداخلي طريقة فترة الاسترداد، طريقة مؤشر الربحية.

ثانيا: طريقة القرض التنقيطي

هي الية للتنقيط تعتمد على التحليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك و الذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزيائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها.¹⁷

و تستعمل هذه الطريقة في حالة القروض الموجهة للأفراد و القروض الموجهة للمنظمات.¹⁸

تسعى طريقة التنقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف:¹⁹

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.

-تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات

المقدمة للزبائن .

¹⁶ Edith Giraglinger, les décisions d'investissement Exercices et ces corrigés de gestion, ed Nathan, Paris 1998, p 29

¹⁷ Axelle la Badie, olivier rousseau, crédit management Gère le risque client, ed économi, Paris 1996, p173

¹⁸ ylvie de Consergues, La banque : structure, Marché, gestion, édition DALLOZ ,Paris 1996,p56

¹⁹ عبد العزيز شرابي ، مهدي بلوطار ، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ ،مجلة الاقتصاد و المجتمع ،منتوري ، قسنطينة ،عدد 02، 2004 ص193.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

-التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات. و عليه فان دالة التنقيط (Z) تكون على شكل معادلة خطية و تتحصل على أحسن خط مستقيم و أفضل توفيقية خطية تفصل بين الزبائن الجيدين و غير الجيدين ، تحسب وفق العلاقة التالية :²⁰

$$Z = \sum \alpha_i .R_i + B \text{ حيث}$$

α_i المعاملات المرتبطة بالنسب R_i (معاملات الترجيح)

R_i النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية.

B حد ثابت

بعض نماذج القرض التنقيطي المشهورة و المستعملة للتنبؤ بخطر القرض:

نموذج التمان (Z- Score): طور التمان نموذج مستخدما النسب المالية و معتمدا على التحليل التمييزي المتعدد و استطاع من خلال هذا النموذج التمييز بين الشركات الناجحة و الشركات الفاشلة في قطاع الصناعة ويتكون النموذج من 5 نسب مالية و أستطاع التوصل إليها من خلال تطويره لثلاثين نسبة مالية تكتب على الشكل التالي :²¹

$$Z = 3.3X_1 + 1.2X_2 + 1.0X_3 + 0.6X_4 + 1.4X_5$$

حيث : X_1 الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الأصول

X_2 صافي رأسمال العامل مجموع الأصول

X_3 المبيعات / مجموع الأصول

X_4 القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية

X_5 الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول

حيث : Z هي النقطة التمييزية

إذا كان : $Z \geq 2,99$ إن النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس.

²⁰ نور الدين مزياي و اخرون، أهمية استخدام طريقة التنقيط البنكي في عملية اتخاذ قرارات الاقراض في البنوك، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني السادس حول استخدام اساليب الكمية في اتخاذ القرارات جامعة سكيكدة ، 1995، ص 09.

²¹ Altman,Edward.I(1993), on corporate financial distress and bankruptcy, John Wiley and Sons.,p 807

إذا كان : $Z > 1,81$ فإن النموذج يتوقع أن الشركة قد سوف تفلس ..

إذا كان Z تقع ما بين $(-1,81, 2,99)$ و هي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى بعض الدراسات السابقة في الموضوع، وكذا محاولة إبراز أهم الاختلافات بين هذه لدراسات و الدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات العربية

الفرع الأول: دراسة أحمد ياسين حمد الجعافرة (2012)²²

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، و ما هي أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك و الكشف عن المشاكل و المعوقات التي يمكن ان تواجهها في إستخدام تلك النسب، و من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية في المصارف الإسلامية الأردنية. واعتمدت الدراسة على البيانات المجمعة من الإستبانة الموزعة على العينة المدروسة المتكونة من ثلاث مصارف متمثلة في (البنك العربي الإسلامي الدولي، البنك الإسلامي الأردني، بنك الأردن دبي الإسلامي)، و تم تحليل البيانات باستخدام برامج التحليل الإحصائي SPSS .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج :

-إن القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية تتخذ بطريقة صحيحة، و أن النسب المالية التي تستخدمها تؤثر على القرارات التمويلية لديها.

²² أحمد ياسين حمد الجعافرة، مدي إستخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية -دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، مذكرة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن. 2012.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

-يوجد لدى المصارف الإسلامية الأردنية سياسات تمويلية تطبقها في جميع حالات السوق (تضخم ، ركود، كساد).

الفرع الثاني: دراسة صالح طاهر الزرقان (2010)²³

تهدف الدراسة الى معرفة مدى قدرة التحليل المالي بأنواعه على تقليل مخاطر الائتمان حيث استهدفت الدراسة البنوك التجارية الأردنية لإجراء الدراسة التطبيقية ، و استخدمت الدراسة الإستبانة لتحقيق الغرض المطلوب حيث تم توزيع الإستبيانات على موظفين التسهيلات الائتمانية العاملين في البنوك (بنك القاهرة عمان،البنك الأهلي الأردني البنك الأردني الكويتي) تم اختيار العينة عشوائيا.

و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

-بينت الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل المخاطر الائتمانية .

-بينت الدراسة أن التحليل المالي يؤثر على القدرة التنبؤية للبنك و يزيد من دقة القرارات الائتمانية.

الفرع الثالث: دراسة عمار أكرم عمر الطويل (2008)²⁴

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى استخدام المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة للتحليل المالي لتنبؤ بالتعثر ، و استهدفت الدراسة البنوك الوطنية العاملة في قطاع غزة لإجراء الدراسة التطبيقية و البالغ عددها خمس بنوك و التي تضم 16 مكتب و فرع ، و استخدمت الدراسة أداة الإستبانة في لدراسة الميدانية حيث تم توزيع 65 استبانة على الفئات المشاركة و المؤثرة في اتخاذ قرار منح الائتمان (المدير ، نائب المدير ، المراقب ، محلل الائتمان) .

قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

²³ صالح طاهر الزرقان، التحليل المالي و أثره في المخاطر الائتمانية -دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الإسراء الخاصة، فلسطين،2010.

²⁴ عمار أكرم عمر الطويل ،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية بقطاع غزة ،مذكرة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ،غزة. 2008.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

-تعتمد المصارف التجارية الوطنية بغزة على أدوات التحليل المالي بدرجة كبيرة في تقييم أداء المصارف و تلقي الموظفين لدورات تدريبية فيما يخص إستخدام أدوات لتحليل المالي لغرض تقييم الأداء.

- الاعتماد على أدوات لتحليل المالي في التنبؤ بالتعثر بدرجة أقل وقلّة استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي و عدم التركيز المصارف على تنمية قدرات الموظفين فيما يخص استخدام أدوات التحليل المالي لغرض التنبؤ بالتعثر.

الفرع الرابع: دراسة رامي هاشم الشنبازي (2006)²⁵

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى اعتماد المصارف التجارية في فلسطين على التحليل المالي كأداة من أدوات الترشيد الائتماني . و استخدمت الدراسة أداة الإستبانة لتحقيق الغرض المطلوب حيث تم توزيعه على عينة الدراسة التي شملت كافة مجتمع لدراسة المتمثل في البنوك العاملة في قطاع غزة و البالغ عددها 15 بنك .

و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من نتائج اهمها:

-طبيعة عمل البنك و مكان البنك ليس لها علاقة بدرجة الاعتماد على التحليل المالي.

-كلما انخفضت درجة التفويض الممنوحة للموظفين قلة درجة اعتمادهم على التحليل المالي.

-تبين أن هناك عوامل تؤثر بدرجة عالية على إجراء عملية التحليل المالي.

الفرع الخامس: دراسة علي عبد الله أحمد شاهين (2006)²⁶

قام الباحث بدراسة أدوات التحليل المالي و قدرتها في الكشف المبكر عن المشكلات التي تحيط بالمحفظة الائتمانية و تقييمها ماليا و فنيا و الوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية ، و شمل مجتمع عينة الدراسة

²⁵ رامي هاشم الشنبازي ، التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني -حالة المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، مذكرة ماجستير، قسم التخطيط المالي جامعة العالم الأمريكية، 2006.

²⁶ علي عبد الله أحمد شاهين ، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسة الائتمانية و تشكيل محفظة الائتمان في البنوك - دراسة ميدانية على البنوك في فلسطين، مذكرة ماجستير ، جامعة غزة ، 2006

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

المصارف العاملة في فلسطين و يبلغ عددها 21 و فروعها 135 فرعا اما عينة الدراسة فتشمل مجموع مسؤولي الائتمان في البنوك الفلسطينية و فروعها وعددهم 41 مبحثا .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

-التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها تحتل المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية.

-أن البنوك تواجه مشكلات تتعلق بالتسهيلات الائتمانية و وضع الأداء العام للمصارف نظرا للظروف الاقتصادية المحلية .

-وضحت لدراسة كيفية وضع إطار سليم لتحليل المالي لقوائم المالية للعميل طالب الائتمان مشيرا إلى الأدوات و الأساليب المستخدمة و النسب المالية الشائعة الاستخدام و مدلولاتها التي تسهم بدرجة كبيرة في حالة تطبيقها في ترشيد القرار .

الفرع السادس :دراسة خالد محمود الكحلوت (2005)²⁷

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ، و استهدفت الدراسة المصارف العاملة في فلسطين و استخدمت الدراسة أداة الإستبانة لتجميع المعلومات و استطلاع آراء الموظفين للوصول إلى الغرض المطلوب من الدراسة .

و قد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

-غالبية محليي الائتمان لا يستخدمون التحليل المالي ، مما يعني درجة اعتمادهم على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان بدرجة منخفضة جد .

- لا يوجد إدراك لدى غالبية محليي الائتمان بأهمية التحليل المالي باستخدام النسب المالية في صنع القرار الائتماني .

²⁷ خالد محمود الكحلوت، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني - دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير ،كلية التجارة بالجامعة الإسلامية ،غزة، 2005.

الفرع السابع: دراسة عمر الجهماني (2001)²⁸

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد و تطوير نموذج رياضي باستعمال النسب المالية بحيث يمكن هذا النموذج المكون من مجموعة من النسب المالية من التمييز بين المنشآت المصرفية المتعثرة و غير المتعثرة و ذلك قبل التعثر بسنة واحدة على الأقل ، و قياس مدى دقة هذا النموذج للتنبؤ ، ليتم لاستخدامه في التنبؤ بتعثر البنوك في العراق . و قد تم تحليل 23 نسبة مالية باستخدام التحليل التمييزي المتدرج للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكن من التنبؤ بين البنوك المتعثرة و غير المتعثرة قبل التعثر بستين ، و تم احتساب 8 بنوك متعثرة و النصف الاخر من البنوك غير متعثرة و ذلك ما بين 1992-1997 تم التوصل إلى خمس نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بتعثر البنوك و هي : (نسبة النقد و الإستثمارات إلى إجمالي الودائع نسبة التداول نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى حقوق المساهمتين نسبة صافي الربح قبل الضرائب إلى رأسمال المدفوع نسبة الربح التشغيلي إلى المصاريف الادارية و العمومية) .

و من اهم النتائج المتوصل اليها:

إنه يمكن تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بتعثر القطاع المصرفي الأردني باستخدام النسب المالية و بالاعتماد على البيانات المالية المنشورة للبنوك العاملة في القطاع المصرفي على الرغم من أن القوائم المالية التي تصدرها البنوك تحاول إدارات بعض البنوك جذب الإستثمارات المحلية و الأجنبية و زيادة حجم قاعدة العملاء.

المطلب الثاني:الدراسات الأجنبية

الفرع الأول:دراسة Paz (1992)

هدفت هذه الدراسة للتوصل إلى نموذج للتنبؤ بالفشل وأجريت على عينة من 37 مؤسسة ادخار و إقراض فاشلة و 29 مؤسسة ادخار و اقراض ناجحة خلال الفترة (1985-1991) واستخدم التحليل التمييزي لتحليل 15 نسبة مالية تم استخراجها مرتين :الأولى من البيانات المالية للسنة الأولى التي تسبق الفشل ،و الثانية من البيانات

²⁸ عمر الجهماني ، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك -دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني، مذكرة ماجستير، جامعة الأردن،2001.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

المالية للسنة الثانية التي تسبق الفشل للتوصل إلى نموذجين يمكن استخدامها للتنبؤ بفشل مؤسسات الادخار و الإقراض. فتوصل إلى نموذج مكون من سبع نسب مالية باستخدام البيانات المالية للسنة الأولى التي تسبق الفشل و هي: نسبة النقد و الاستثمارات إلى مجموع الودائع و الالتزامات القصيرة. نسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات، نسبة الشهرة و الموجودات الأخرى إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات، نسبة المصارف التشغيلية إلى صافي الربح نسبة الضرائب على الربح إلى صافي الربح.

أما بالنسبة للنموذج الذي تم التوصل إليه باستخدام البيانات المالية للسنة الثانية تتكون من ثماني نسب مالية هي: نسبة الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات، نسبة الشهرة و الموجودات الأخرى إلى مجموع الموجودات، نسبة صافي حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات، نسبة مجموع القروض إلى مجموع الودائع، نسبة الضرائب على الربح إلى صافي الربح، نسبة فوائد القروض إلى الربح الإجمالي، نسبة صافي الربح إلى مجموع الإيرادات، و بلغت دقة النموذجين في التنبؤ بالفشل (84%، 85%) لنموذج السنة الأولى و نموذج السنة الثانية على التوالي.

الفرع الثاني: دراسة Sinkey (1975)²⁹

هدفت الدراسة للوصول إلى أفضل مجموعة من النسب المالية القادرة على التنبؤ بفشل المصارف و استخدمت عينة مكونة من 110 شركة فاشلة و 110 شركة ناجحة خلال الفترة (1969-1975).

و حلل عشر نسب مالية باستخدام التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات و اعتبر الباحث المصرف الفاشل هو الذي يظهر إسمه في قائمة المصارف الفاشلة التي تصدرها مؤسسة ضمان الودائع الفدرالية و توصل إلى نموذج مكون من

²⁹ Sinkey Joeph, **Multivariate Statistical analysis of the characteristic of problem banks**, journal of finance , pp 21- 36.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

ست نسب و كان لها أهمية إحصائية عند درجة ثقة 95% و بلغت دقة النموذج في التمييز 73% في سنة 1969 و 82 % سنة 1972.

الفرع الثالث: دراسة Meyer and Pifer (1970)³⁰

هدفت الدراسة إلى إستخدام النسب لتنبؤ بفشل المصارف و استخدمت عينة مكونة من 30 مصرفا ناجحا و 30 مصرفا فشل خلال الفترة (1948-1965) مستخدما في ذلك أسلوب التحليل التمييزي المتدرج. و لاختبار هذا النموذج تم جمع البيانات و لمدة ست سنوات قبل الفشل و قد تم تحليل 32 نسبة مالية فكان نموذجا قادرا على التنبؤ بالفشل المصارف بدقة بلغت 80 % قبل سنتين من حدوث الفشل و لكن لم يستطع النموذج التنبؤ قبل تلك الفترة.

الفرع الرابع: دراسة Altman (1968)³¹

هدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بفشل الشركات ، و قد استخدمت التحليل التمييزي المتعدد المتغيرات من القوائم المالية للشركات ، و قام بإجراء دراسة على 33 شركة غير مفلسة و 33 شركة مفلسة خلال الفترة (1946-1965) و كلا الصنفين متساويين في نوع الصناعة و حجم الأصول و قام بتحليل 22 نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية للشركات.

و توصلت الدراسة إلى أن النسب التالية هي من أهم النسب التي يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات (رأسمال العامل إلى مجموع الأصول، الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول، الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول، القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات، المبيعات إلى إجمالي الأصول).

³⁰ Moyer, B. G., P. E, Peffer, J. L; Moniot, M. Shamma and D. L.ustine. Corollin, coronillin, coronarian: **three new 3-ropropanoyl- opyranoses**, from *Coronilla varia*. Phytochemistry, 1977

³¹ Altman Edward, **Financial Ratios Discriminant analysis and the prediction of corporate Bankruptcy**. Journal of finance, 1968.

الفصل الأول الإطار النظري لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

و كان النموذج قادر على التنبؤ بحصول الفشل اشركات قبل سنتين من حدوثه بدقة بلغت 83 % و تم إجراء إختبار النموذج على عينة من الشركات الأخرى و لمدة خمس سنوات قبل الفشل فبلغت دقة التنبؤ 95% في السنة الأولى التي سبقت الفشل و 72 % في السنة الثانية و 48 % في السنة الثالثة و و 29 % في السنة الرابعة و 36% في السنة الخمسة قبل الإفلاس.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

وبعد العرض والتحليل المفصل للدراسات العربية و الأجنبية التي أجريت نجد انها اختلفت فيما بينها نتيجة لاختلاف الأزمنة و الأمكنة التي تمت فيها الدراسة كما اختلفت الأدوات و الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة فهناك من استخدمت الأسلوب الأحادي في التحليل ، و اخرى استخدمت التحليل التمييزي ، و هناك من استخدم الاستبانة من اجل الاجابة على تساؤلاته ، كما اختلفت من حيث النتائج المتوصل اليها فنجد دراسات ركزت على مجموعة من النسب المالية للتنبؤ بفشل المصارف ، و اخرى ركزت على اهمية التحليل المالي في اتخاذ الفرار الائتماني و ترشيده .

المطلب الرابع :موقع الدراسة

ومن خلال استعراضنا إلى الدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تسعى نحو التوصل إلى معرفة مدى مساهمة ادوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بولاية ورقلة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل حاولنا الإلمام بالجزئيات النظرية حول مخاطر الائتمان، حيث قمنا بالتطرق إلى مفهوم مخاطر الائتمان و الذى تمثل في الخسارة التي يمكن أن يتعرض لها البنك ناتجة عن عدم قدرة العميل عن سداد دينه في وقت الاستحقاق ، فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر متنوعة و من أهم صورها مخاطر متعلقة بالعميل و أخرى متعلقة بالقطاع الذي ينتمي إليه المقترض ، و مخاطر متعلقة بالنشاط الذي تم تمويله و مخاطر متعلقة بالظروف العامة ، كما وجدنا أن هناك مخاطر تنشأ عن أخطاء البنك أو أخطاء الغير. و بغرض التقليل من تلك المخاطر أصبح من الضروري القيام بالدراسة المالية للمركز المالي للعميل قبل منح الائتمان و ذلك من خلال الاستعانة بأدوات التحليل المالي عن طريق النسب المالية ، أو عن طريق آلية التنقيط البنكي باستخدام دالة سكورينغ ، حيث أبرز التحليل المالي جدواه كأداة فعالة في تقييم مخاطر الائتمان ، حيث تمكن أهميته من خلال النتائج التي يقدمها لمتخذ القرار للاعتماد عليها في ترشيد قراره الائتماني و سير العملية الائتمانية بسلامة دون أن يصاحبها مخاطر.



الفصل الثاني

دراسة إستببانية لأدوات التحليل المالي و

مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان

المصرفي لعينة من البنوك التجارية بولاية

ورقلة

تمهيد:

تعد عمليات منح الائتمان المصرفي هي الوظيفة الأساسية والهامة التي تقوم بها البنوك التجارية و المصدر الاساسي لدخلها وهذا يؤدي إلى ضرورة الاهتمام بالوظيفة الائتمانية للمصرف على اعتبار أن المركز المالي لأي مصرف يتأثر بمتغيرات وعناصر كثيرة إلا أن محفظة القروض بشكل خاص تحتل موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي فسلامة محفظة القروض يؤدي إلى تحقيق عوائد مرتفعة للمصرف عند أقل مستويات ممكنة من المخاطر المصاحبة لقرارات منح الإئتمان، فهذا ما يجبر البنوك على ضرورة الحيطه والحذر عند تقديم القروض.

بعد ما قمنا بعرض الجانب النظري من الدراسة من خلال الفصل الأول تناولنا فيهما الجوانب الأساسية المتعلقة بمخاطر الإئتمان، و الأدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، و كذا أهم الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر، نود إسقاط المفاهيم النظرية في الجانب تطبيقي لرد على تساؤلاتنا باستخدام الإستبانة، حيث يهدف هذا الفصل إلى عرض نتائج إستخدام بعض الأساليب الإحصائية التي أفرزتها الإستبانة من خلال استقصاء آراء عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة المعتمدة، و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين يغطيان متغيرات الدراسة وفقا للاتية:

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني: نتائج الدراسة و المناقشة

المبحث الأول: الطريقة و الإجراءات

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض منهج الدراسة المستخدم، و مجتمع الدراسة و عينتها، و أدوات الدراسة و مصادر الحصول على المعلومات، و المعالجات الإحصائية المستخدمة و فحص صدف أداة الدراسة و ثباتها.

المطلب الأول: طريقة الدراسة

الفرع الأول: منهج الدراسة الميدانية

اعتمدت الدراسة على الأسلوب التحليلي الإحصائي، حيث تهدف إلى تحليل مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي من خلال جمع البيانات عن طريق إستبانة تم تصميمها لهذا الغرض.

الفرع الثاني: مجتمع و عينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من موظفين و مسئولين البنوك التجارية بولاية ورقلة، حيث أن العينة الممثلة لهذا المجتمع تتكون من مجموعة من وكالات البنوك التجارية بولاية ورقلة و المتمثلة في :

بنك الجزائر الخارجي، بنك الفلاحة و التنمية الريفية، بنك التنمية المحلية، بنك القرض الشعبي الجزائري البنك الوطني الجزائري سوستي جنرال المجموعة العربية المصرفية، البنك الوطني لباريس.

و يتكون أفراد العينة من (المدير، نائب المدير موظف الائتمان).

قمنا بتوزيع 30 إستبانة شملت جميع المختصين و المسؤولين في القروض لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، حيث اعتمدنا عن طريق التسليم المباشر لاستمارة الاستبيان للمستقصى، و قد تم استرجاع 24 استبانة بنسبة

80%، و عدد الاستبانات غير المسترجعة بلغت 6 استبانات بنسبة 20% .

الفصل الثاني دراسة إستبائية لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة

الفرع الثالث: أداة الدراسة و مصادر الحصول على المعلومة

لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة الحالي فقد تم اللجوء إلى جمع البيانات الاولية من خلال إستبانة كأداة رئيسية للبحث ،تم تصميمها خصيصا لهذا الغرض و قد شملت الإستبانة على عدد من العبارات تعكس أهداف الدراسة و أسئلتها ،،للإجابة عنها من قبل المبحوثين ، وسيتم إستخدام مقياس لكارث الثلاثي بحيث تأخذ كل إجابة أهمية نسبية و لقد قسمت الإستبانة إلى جزئين رئيسيين كما يلي:

الجزء الأول: حول المعلومات الوظيفية و الشخصية لعينة الدراسة

الجزء الثاني: يضم ثلاث محاور

المحور الاول: يضم سبع اسئلة حول قياس مدى استخدام ادوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة

المحور الثاني: يضم ست اسئلة حول نتائج تطبيق ادوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك محل الدراسة

المحور الثالث: يضم سبع اسئلة حول الصعوبات التي يمكن ان يواجهها محلل الائتمان في تطبيق ادوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي

و تكون المقياس من 20 سؤالاً و تتراوح مدى الاستجابة من (1 - 3)

و لاختبار مقياس إستبانة الدراسة تم اعتماد مقياس لكارث الثلاثي ، و ذلك كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (2 - 1) : يمثل مقياس لكارث الثلاثي

الدرجة	1	2	3
مستوى الملاءمة	غير موافق	محايد	موافق
المتوسط المرجح	اقل من 1.66	167 - 2.33	2.34 - 3

المصدر : بتصرف الطالبة اعتمادا على كتاب عزو عفاة، الاحصاء التربوي، الجزء الثاني، الطبعة الاولى، غزة

،فلسطين، 1998.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة

الفرع الأول: الأساليب و البرامج الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الإستبانه

تم إستخدام برامج حزمة التحليل الإحصائي SPSS 20.

أما الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها على النحو التالي:

- 1-معامل الثبات الفا كرونباخ لبيان مدى الاتساق الداخلي لفقرات الإستبيان.
- 2-المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية و النسب المئوية لبيان مدى إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي .

الفرع الثاني : صدق و ثبات اداة الدراسة

يقصد بصدق الإستبانه أن تكون استبانه الدراسة قادرة على إنجاز قياس ما وضعت لأجله بما يحقق أهداف الدراسة و يجيب على أسئلتها و فرضيتها و قد تم قياس صدق الإستبانه من خلال طريقتين كما يلي:

صدق المحتوى (المحكمين):

تم عرض الإستبانه في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الأكاديميين من أجل الاسترشاد بأرائهم حول الأسئلة و الفقرات التي تضمنتها إستبانه الدراسة ، و قد تم الأخذ بأراء المحكمين حيث تم حذف بعض فقرات الدراسة التي لا ترتبط بموضوع الدراسة كما تم تعديل فقرات أخرى و إعادة تصنيف بعض الفقرات في المجالات التي تضمنتها إستبانه الدراسة حتى تم التوصل إلى الصورة النهائية للإستبانه.

الفصل الثاني دراسة إستبائية لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة

قياس ثبات الاستبانة:

فيما يخص ثبات أداة الدراسة فقد تم إستخدام معامل الثبات الفا كرونباخ و ذلك للتأكد من ثبات المقياس المستخدم .

الجدول رقم (2 - 2) : يمثل نتائج معامل ثبات ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	ثبات
قياس مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي	7	0.645
نتائج تطبيق أدوات التحليل المالي في البنوك محل الدراسة لتقييم مخاطر الائتمان	6	0.616
الصعوبات التي يمكن أن يواجهها محلل الائتمان في تطبيق أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان	7	0.605
الإستبانة ككل	20	0.660

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم (2-3) أن معامل ألفا كرونباخ للإستبانة ككل بلغ 0.660 و هي قيمة مقبولة من الناحية الإحصائية في مثل هذه الدراسات و كذلك فان معاملات الفا كرونباخ لجميع المحاور مقبولة إحصائيا. و بذلك تكون قد تأكدت الباحثة من صدق و ثبات إستبانة الدراسة و المتعلقة بمدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الإستبانة و صلاحيتها لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة الدراسة.

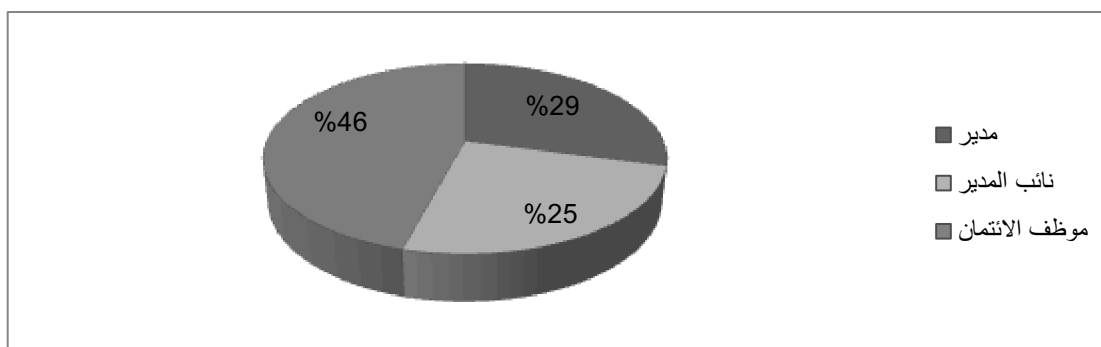
المبحث الثاني: نتائج الدراسة و المناقشة

ستتطرق من خلال هذا المبحث إلى تحليل الإحصائي لبيانات الوظيفية و الشخصية لأفراد عينة الدراسة و اختبار الفرضيات.

المطلب الأول تحليل خصائص عينة الدراسة و اختبار الفرضيات الفرع الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة

1- المسمى الوظيفي: نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-1) أن أغلب الفئة المستجوبة كانت من موظفي الإئتمان بنسبة 45.83%، ثم المدراء بنسبة 29.16%، و يليها نواب المدراء بنسبة 25%، و هذا يدل على إن عبء التحليل المالي ملقى على عاتق موظفي الإئتمان

الشكل البياني رقم (2 - 1): يمثل توزيع المستجوبين حسب المسمى الوظيفي



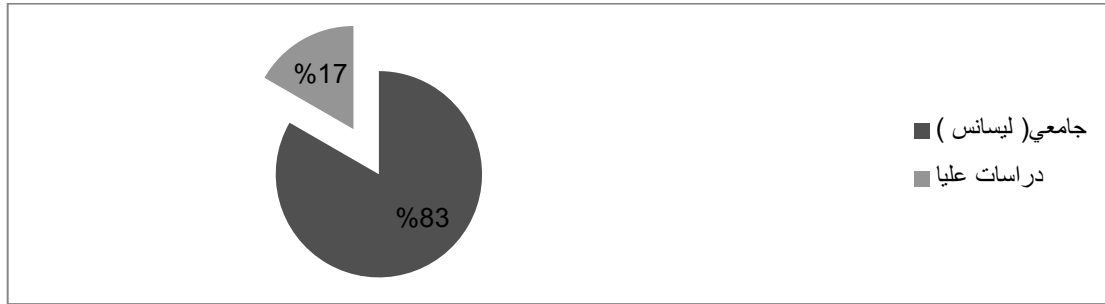
المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات (أنظر الملحق رقم 2)

2 - المستوى الدراسي نلاحظ من خلال شكل رقم (2-2) أن أفراد عينة الدراسة بنسبة 83.33% من حملة شهادة ليسانس، و تليها نسبة 16.67% من حملة شهادات الدراسات العليا و انعدام الموظفين الغير حاصلين على شهادات جامعية (ابتدائي، متوسط، ثانوي)، و هذا يدل على أن مصلحة الموارد البشرية تستقطب الموظفين الحاصلين على شهادات جامعية اي الموظفين المؤهلين و ذوي الكفاءات العلمية و

الفصل الثاني دراسة إستبائية لأدوات التحليل المالي و مساهمتها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة

العملية العالية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات بكفاءة عالية ، و قدرتهم على إدراك ما يحيط بيئة عملهم و القدرة على استطلاع المتغيرات المستقبلية في مجال عملهم

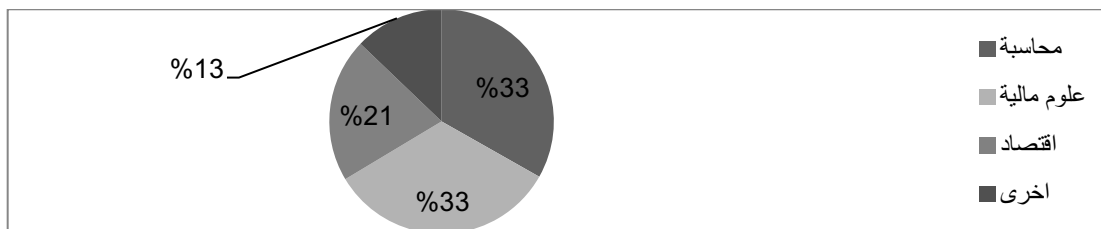
الشكل البياني رقم (2 - 2): يمثل توزيع المستجوبين حسب المستوى الدراسي



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات ، (أنظر الحق رقم 2)

3 – التخصص العلمي: نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة متخصصين في مجال المحاسبة وكذا علوم مالية و مصرفية بنسبة 33.33% وتليهم المتخصصين في مجال الاقتصاد بنسبة 20.83%، و أن نسبة 12.9% متخصصين في مجالات أخرى كالعلوم القانونية و مالية دولية. ومما يدل على أن جميع الموظفين يحملون تخصصات علمية تقع في مجال عملهم و هذا ما يؤكد أن ادارات المصارف تركز بدرجة أولى عند تعيين الموظفين على موظفين ذوي التخصصات المحاسبية و المصرفية لأداء الوظائف بكفاءة عالية .

الشكل البياني رقم (2 - 3): يمثل توزيع المستجوبين حسب التخصص العلمي



المصدر : من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج تحليل الاستبيانات، (أنظر الملحق رقم 2)

خاتمة:

من خلال هذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الموضوع التي تدور حول مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي، حيث أجريت دراسة إستبائية لعينة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة .

النتائج:

من خلال تحليل نتائج الإستبيان و إسقراء آراء الموظفين توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن محلي الائتمان بالبنوك التجارية بولاية ورقلة يعتمدون على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني من أجل التحوط ضد مخاطر الائتمان.
- السياسات الائتمانية المطبقة في البنوك تلزم الموظفين بإجراء عملية التحليل المالي للاستعانة به في ترشيد قراراتها الائتمانية.
- البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة تعتمد على النسب المالية بدرجة عالية عن إجراء عملية التحليل المالي للمعلومات المالية للعميل و تعتمد على نماذج التنقيط البنكي بدرجة ضعيف .
- البنوك تعتمد على الضمانات العينية و المالية كأداة حماية و تحوط ضد تعثرات و خسائر القروض.
- توفر الثقة في العميل لا يمنع من إستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان.
- الزيارة الميدانية لمكان مشروع المقترض تعتبر عاملا إضافيا للحماية و التحوط ضد مخاطر الائتمان.
- عند تطبيق لأدوات التحليل المالي تنخفض نسبة تعرض البنك لمخاطر الائتمان و يتمكن البنك من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها.
- عند تطبيق لأدوات التحليل المالي لم يستطع البنك معرفة العملاء الذين يلتزمون بتاريخ السداد أو تسديد ديونهم مع التأخير و لكن يتمكن البنك من معرفة العملاء الذين لا يعيدون الائتمان نهائيا.
- بفضل أدوات التحليل المالي يتمكن البنك من التوسع في منح الائتمان دون حدوث مخاطر كبيرة.
- من خلال استقراء آراء الموظفين العاملين بالبنوك التجارية لولاية ورقلة فيما يتعلق بالصعوبات التي يمكن ان يواجهها محلل الائتمان لتطبيق لأدوات التحليل المالي لغرض تقييم مخاطر الائتمان تبين ان:

الخاتمة

- عدم تلقي محلل الائتمان لدورات تدريبية فيما يخص تطبيق أدوات التحليل المالي و عدم توفره على الكفاءة اللازمة تشكل عائق أمام تطبيق أدوات التحليل المالي لتقييم مخاطر الائتمان .
- عدم تقديم معلومات كافية المتعلقة بالمركز المالي للعميل لا تساعد على إجراء عملية التحليل المالي.
- مشكل عدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للبنك لا تساعد على إجراء تحليل مالي جيد و دقيق.
- المعلومات المالية المفصّل عنها في التقارير المالية غير ملتزمة بالتنظيمات و التشريعات و القوانين الجزائري تعتبر عائقاً أمام استخدام أدوات التحليل المالي.

التوصيات:

- بناء على نتائج المتوصل إليها في الدراسة الإستيعابية السابقة نوصي بما يلي:
- 1- التدريب المستمر للعاملين بالبنوك و التأهيل في المجال الائتماني و ذلك للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة .
 - 2- التركيز على التحليل المالي عند إتخاذ القرار الائتماني و عدم الإعتماد بشكل أساسي على الضمانات و الزيارة الميدانية لمكان مشروع المقترض.
 - 3- العمل على انشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات و جمع البيانات المتعلقة بالمقترضين و تحليلها و نشرها و ذلك لمساعدة المقرضين و المستثمرين.
 - 4- أن تنتقل البنوك من الأدوات التقليدية للتحليل المالي إلى تطبيق الأدوات الحديثة في تقييم مخاطر الائتمان و التي من شأنها المحافظة على أمان البنك.
 - 5- ضرورة إلزام المقترضين على تقديم معلومات كافية لتساعد محلل الائتمان على إجراء عملية التحليل
 - 6- يجب أن تكون المعلومات التي تطلبها البنوك من المقرضين مدققة لتزيد من موثوقية محلي الائتمان في تلك القوائم

الخاتمة

و تشجيعهم على إجراء تحليل مالي جيد دقيق.

7- انشاء مراكز متخصصة لجمع البيانات و المعلومات عن المقترضين و تحليلها و نشرها و تدعيم عملية الافصاح

و الشفافية في ابنوك التجارية.